عنعنة المدلسين والامارة التي تبين هذا الظن هي قوله لان حفاظ الحديث
ونقله مذاهب المتهم في الرواة ما نقلوا ذلك اي قبول عنعنة المدلسين عنهم
عن راي المتهم والعادة المعروفة لنقلة الحديث ومذاهب المتهم تقتضي بنقل
مثله عن مثلهم فهذه المنزلة دون تلك في القوة بكثير اي في الدلالة على ان
الصحيح قد عرفوا اتصال ما رووه بالعنعنة عن المدلسين من غير تلك
الطريق ومن ظن صحتها وترجحت له ظن اتصالها كان له ان يعمل بها اي
وجوبا كما ياتي ومن لم يحصل له ظن فله ان لا يعمل بها اذ مدار العمل على العلم
او الظن والاول قد تعذر فلم يبق الا الظن الا ان كلامه ظاهر في عدم وجوب
العمل بها عند حصول الظن والظاهر انه يجب اذا لم يعز بها وقوله فله ان لا يعمل
بها بل الظاهر انه يحرم عليه العمل لانه لا يكون الا عن علم او ظن والفرض عدمهما
وكان الاولى ان يقول فعليه ان لا يعمل بها ويختلف الناس فيها اي في المنزلة
الثانية على حسب اطلاعهم على احوال هولاء في كتب تواريخ الرجال فيحصل بذلك
ظن الصحة او عدمه لكن ليس لنا ان نحكم بصحة المنزلة الاولى ولا بثبوتها
الا بعد البحث التام من اهل المعرفة التامة عن النصين اللذين ذكرهما
المص والله اعلم وذلك لان الحكم على الامور النقلية اثباتا ونفيا لا يتم الا بعد
كمال الاستقرا لكتب تاريخ الرجال وكذلك المنزلة الثانية ليس لنا ان نحكم
بتعددها او عدمه الا بعد البحث التام ايضا فانها من الامور النقلية ايضا
تنبيه الوجه الذي ذكره المص هذا الثاني في العذر عن رواية الشيخين
عن المدلسين وهو مما نقله عن النووي وعن صاحب العرح المعلى وقد ذكر

ايضا المص

ايضا المص وجها من العذر لنفسه حيث قال قلت ويحتمل الى اخره ثم قال
وعندي وجه اخر اي في العذر عنهم في ذلك وسماه اخر اما بالنسبة الى الوجه الذي
تقدم له وهو غير هذا الوجه فان الذي تقدم له هو احتمال ان الشيخين عرفا
لما روياه من الحديث المدلس توابع الى اخر كلامه او بالنسبة الى ما اعتذر به
او بالنسبة الى العذر السابق وعذر غيره وهو ان التدليس الصادر عن الثقات
الرفعا مثل تدليس سفيان الثوري والحسن البصري ونحوهما نوع
من الضعف في الرواية القريب المختلف في قبوله فهو ينجبر بالمتابعات و
الشواهد حتى يصير بها صحيحا لغيره وقد عرفنا من طريق مشيخة الحديث
ان الضعف القريب اذا انجبر بكثرة المتابعات ارتقى من الضعف الى
القوة حتى يصير صحيحا لغيره قال النووي وهذا اي انجبار الضعف
بكثرة المتابعات مشهور عنهم وروى النووي عن مسلم تنصيصا اي نصا عليه
مسلم انه يروى الحديث بالاسناد الضعيف لعلوه ويترك الاسناد
الصحيح النازل لان ذلك الحديث الذي رواه بالاسناد الضعيف لشهرته
عند اهل هذا الشان فيحصل للاسناد الضعيف لشهرة الاسناد الصحيح
جابر متابع وشاهد للاسناد الضعيف الذي رواه به وهذا الضرب من مسلم
ان في صحيحه رواية عن الضعفا قلت وليس الاسناد الضعيف بمعنى
المردود وانما هو المشتمل على رجال من اهل العدالة والصدق لكن في حفظهم
ضعف لم يبلغ الى مرتبة الرد كما بينتر فيما تقدم وقد لا يكون قلت فلا وجه
للحصر بانما في قوله وانما هو الى اخره فافهم عرف القوم وهذا الوجه يرد دقو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)